|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| A picture containing text, clipart  Description automatically generated | المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-23)  **دبي، 20 نوفمبر – 15 ديسمبر 2023** | |  |
|  | |  | |
|  | |  | |
| **الجلسة العامة** | | **الإضافة 4 للوثيقة 62(Add.27)-A** | |
|  | | **26 سبتمبر 2023** | |
|  | | **الأصل: بالإنكليزية** | |
|  | | | |
| مقترحـات مشتركـة مقدمة من جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات | | | |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر | | | |
|  | | | |
| بند جدول الأعمال 10 | | | |

10 تقديم توصيات إلى مجلس الاتحاد بالبنود التي يلزم إدراجها في جدول أعمال المؤتمر العالمي التالي للاتصالات الراديوية وببنود جداول الأعمال الأولية للمؤتمرات اللاحقة، وفقاً للمادة 7 من اتفاقية الاتحاد والقرار **(Rev.WRC-19) 804**،

مقدمة

المسألة: تحديد مَعلمات المدخلات لدراسات قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-R) التي ينبغي لمختلف لجان الدراسات/فرق العمل التابعة للقطاع أن تجريها بشأن البنود ذات الصلة من جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)

تطلب بنود جدول أعمال المؤتمر WRC، بوجهٍ عام، عن طريق القرارات الداعمة لها أن تستوفي الدراسات التي يلزم على قطاع الاتصالات الراديوية إجراؤها بنود جدول الأعمال تلك. وتنظيماً لدراسات القطاع هذه التي ينبغي للجان الدراسات/فرق العمل التابعة له أن تجريها بشأن البنود ذات الصلة من جدول أعمال المؤتمر، لا غنى عن أن تراعي هذه الدراسات مبادئ توجيهية عامة.

إضافةً إلى ذلك، يلزم أساساً الاتفاق على مَعلمات المدخلات والافتراضات ونماذج الانتشار وغيرها من العناصر قبل الشروع في تنفيذ الدراسات التي ينبغي للجان الدراسات/فرق العمل التابعة للقطاع أن تجريها بشأن البنود ذات الصلة من جدول أعمال المؤتمر.

إذ تثبت التجارب السابقة أنه أثناء تنفيذ القطاع الدراسات المتصلة ببعض بنود جدول أعمال المؤتمر، وردت دراسات شتى استندت إلى افتراضات مختلفة في دراسات التقاسم والتوافق، بل حتى في المَعلمات الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج شديدة التباين. ومن الصعب أو غير العملي، بداهةً، أن تورد لجان الدراسات/فرق العمل المعنية التابعة للقطاع هذه النتائج على النحو السليم في قسم "أساليب الوفاء ببند جدول الأعمال"، نظراً إلى أن بعض مَعلمات المدخلات لا يعكس سوى الأحوال والظروف التي أُجريت على أساسها الدراسة. ومن ثم، لا يمكن الخروج من هذه الدراسات باستنتاج عام واحد موحَّد. كما أنه في بعض هذه الدراسات، أُجريت بعض تحليلات الحساسية استناداً إلى افتراضات مختلفة لمَعلمات المدخلات. وفي دراسات التقاسم والتوافق، تعتمد الاستنتاجات المناسبة على افتراضات المَعلمات التي تراها كل إدارة الأوثق صلةً بمواضيع هذه الدراسات.

فعلى سبيل المثال، لم تتمكن فرقتا العمل (WP) 3K و3M من الاتفاق على مزيد من الإرشادات بخصوص التوضيحات التي طلبت فرقة العمل 5D تقديمها بشأن نموذج خسارة الجلبة، بسبب اختلافات جوهرية في الرأي وتعارض وجهات النظر (انظر الوثيقة [5D/1358](https://www.itu.int/md/R19-WP5D-C-1358/en) لقطاع الاتصالات الراديوية – نموذج خسارة الجلبة (البندان 2.1 و4.1 من جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام (WRC‑23) 2023). وتزيد هذه الأوضاع من عدم التيقن من النتائج العامة لدراسات القطاع التي تنطوي أصلاً على درجة ما من عدم التيقن نتيجةً لاختلاف الخيارات بالنسبة لبعض المَعلمات.

سلَّم أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات بأن التجارب السابقة تثبت أنه أثناء قيام قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد بإجراء الدراسات المتصلة ببعض بنود جداول أعمال المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، وردت دراسات شتى استندت إلى افتراضات مختلفة في دراسات التقاسم والتوافق، بل حتى في المَعلمات الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج شديدة التباين. وبالتالي، من الصعب أو غير العملي أن تورد لجان الدراسات/فرق العمل المعنية التابعة للقطاع هذه النتائج على النحو السليم في قسم "أساليب الوفاء ببند جدول الأعمال".

المقترح

ADD ACP/62A27A4/1

مشروع القرار الجديد [ACP-A10-3] (WRC-23)

مسارات العمل التي ستُتتبع في الدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمرات العالمية المقبلة للاتصالات الراديوية بشأن دراسات قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد المتصلة ببنود جداول أعمال هذه المؤتمرات

إن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (دبي، 2023)،

إذ يضع في اعتباره

*أ )* ضرورة الاتفاق على المعايير والافتراضات وعمليات المحاكاة وغيرها من عناصر دراسات التقاسم والتوافق، في المراحل المبكرة من دراسات قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-R) المتصلة ببنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) قبل أن يشرع الأعضاء المعنيون في إجراء هذه الدراسات؛

*ب)* أن من المفيد الاستعانة، قدر الإمكان عملياً وحسب المتاح، بأي دراسات تقاسم وتوافق أُجريت حتى الآن، لتجنب تكرار دراسات سبق إجراؤها؛

*ج)* ضرورة بحث إطار دراسات التقاسم والتوافق داخل النطاق المقرر إجراؤها، أي تحديد ما إذا كان ينبغي أن يقتصر إطار هذه الدراسات على الخدمات الموزعة على أساس أولي أو يشمل أيضاً، استثنائياً، سائر الخدمات الموزعة على أساس ثانوي؛

*د )* ضرورة بحث إطار دراسات التقاسم والتوافق في النطاقات المجاورة، المقرر إجراؤها، أي تحديد ما إذا كان ينبغي أن يقتصر إطار هذه الدراسات على بعض الخدمات الحساسة الموزعة على أساس أولي أو يشمل أيضاً سائر الخدمات بصرف النظر عن مدى حساسيتها،

وإذ يدرك

*أ )* بأن التجارب الماضية أثبتت أنه أثناء قيام قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد بإجراء الدراسات المتصلة ببعض بنود جداول أعمال المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، نُفذت وقُدمت إلى لجان الدراسات/فرق العمل المعنية التابعة للقطاع دراسات شتى استندت إلى افتراضات مختلفة ومَعلمات مدخلات مختلفة ونماذج انتشار مختلفة ومعايير تقنية مختلفة في دراسات التقاسم والتوافق، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج شديدة التباين؛

*ب)* بأن من الصعب أو غير العملي أن تورد لجان الدراسات/فرق العمل المعنية التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية، على النحو السليم، نتائج دراسات القطاع هذه فيما يخص الأساليب، مما يؤدي إلى إضفاء التعقيد على الملخص الشامل لنتائج الدراسات اللازمة لإعداد المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية والوفاء بهذا البند من جدول الأعمال؛

*ج)* بأنه يتعذر غالباً التوصل إلى نتائج عامة تشمل تلك الدراسات المتباينة أو توجزها،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* بأنه في إطار دراسات قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد المتصلة ببنود جداول أعمال المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، بُذلت في بعض الحالات محاولات لتفسير أهداف بند من بنود جدول الأعمال بل فُسِّرت بالفعل بمعانٍ لم تتضمنها عناوين البنود ذات الصلة من جداول الأعمال، ولا القرارات الداعمة لتلك البنود؛

*ب)* بورود نصوص في ديباجات عدد من القرارات الداعمة لبنود جداول أعمال المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية تشير إلى استخدام نطاقات بعينها بموجب ترتيبات وطنية محددة،

يقرر أن مسار العمل التالي هو الذي يتعين اتباعه في الدورة الأولى للاجتماع التحضيري

1 بتحديد تاريخ صدور الخصائص التقنية والتشغيلية اللازمة لدراسات التوافق والتقاسم التي تقضي بإجرائها مناطيق "*يقرر*" الداعمة لبنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية؛

2 بإصدار ما يلزم من مبادئ توجيهية/تكليفات للجان الدراسات/فرق العمل المعنية التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد تقضي بما يلي:

- أخذ المشاكل التي يطرحها القسم "*وإذ يضع في اعتباره*" من هذا القرار في الحسبان؛

- التقيد بالموعد النهائي المذكور في القسم " *يقرر أن مسار العمل التالي هو الذي يتعين اتباعه في الدورة الأولى للاجتماع التحضيري*" من هذا القرار؛

- الاتفاق على الخصائص التقنية والتشغيلية والافتراضات ومَعلمات المدخلات ونماذج الانتشار اللازمة لإجراء دراسات التقاسم والتوافق وعلى اتباع نهج مشترك لاستخدام المعايير التقنية اللازمة لإجرائهاّ؛

- تجنُّب جميع التفسيرات المشار إليها في الفقرة *أ)* من القسم "*وإذ يدرك كذلك*"؛

- إن لم تُذكر في منطوق القرار الداعم لأي من بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية النصوص الواردة في ديباجة ذلك القرار، المشار إليها في الفقرة *ب)* من القسم "*وإذ يدرك كذلك*"منهذا القرار، لا تترتب على هذه النصوص أي آثار مُلزمة للإدارات ومكتب الاتصالات الراديوية فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار،

يكلف مدير مكتب الاتصالات الراديوية

برفع هذا القرار إلى عناية الدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM)، بما في ذلك الدورة الأولى للاجتماع التحضيري للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2027 (CPM27-1).

الأسباب: تقتضي الضرورة المطلقة الاتفاق على معايير التقاسم، والافتراضات، وعملية المحاكاة، وتقنيات التخفيف، في المراحل المبكرة من تلك الدراسات قبل أن يشرع الأعضاء المهتمون في إجرائها؛  
وهو مبدأ أساسي لتجنب تكرار إجراء الدراسات لاحقاً، إذ لا يرغب بعض الأعضاء، أو قد لا يرغب بعضهم، في تكرار بعض الدراسات لاعتبارهم ذلك إهداراً محتملاً للوقت والموارد.  
اعتماد أي نهج مغاير لنهج منسق وموحد قد يؤدي إلى اختلاف الاستنتاجات المتوصَّل إليها في كل دراسة، ومن ثم، يكون من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، استخلاص استنتاج عام، وهو عنصر أساسي لاستخلاص استنتاجات من نتائج دراسات التوافق والتقاسم. وقد ظهرت هذه المشكلة خلال الدراسات التي أُجريت في فترات الدراسة السابقة؛  
الاستعانة، قدر الإمكان عملياً وحسب المتاح، بأي دراسات تقاسم وتوافق أُجريت حتى الآن في الدورات السابقة. وهو مبدأ لازم لتجنب تكرار ما سبق إجراؤه من دراسات. إلا أنه في ضوء ما يُحرَز من تقدم، قد يلزم النظر في تلك الدراسات لتحديد مدى ضرورة مراجعة ما تتضمنه من مواد أو مواصلة تعديلها.  
بحث إطار دراسات التقاسم والتوافق داخل النطاق المقرر إجراؤها، أي تحديد ما إذا كان ينبغي أن يقتصر إطار هذه الدراسات على الخدمات الموزعة على أساس أولي أو يشمل أيضاً، استثنائياً، سائر الخدمات الموزعة على أساس ثانوي. ويشكل هذا المبدأ عنصراً مهماً أيضاً ينبغي النظر فيه وفقاً للغة المستخدمة في القرار الداعم للبند ذي الصلة من جدول الأعمال، أي ما إذا كان منطوق القرار يشير إلى "حماية الخدمات الموزَّع لها النطاق" أم لا يشير إلى ذلك، أو ما إذا كان يشير فقط إلى حماية الخدمات الموزَّع لها النطاق على أساس أولي أم لم يتطرق إلى هذه المسألة.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ